فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وهذا الاستعمال على
طريق الاستيناف وهو اى الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا لسؤال المقدر
يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلت بهم فقال المتكلم مجيبا له
اما زيد اه او يستعمل في اوايل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله
ومنه ما ياتي في اوايل الكتب كقوله المص اما بعد حمد الله ذي الانعام
وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلوا عليك من خلاصة الكلام
وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله
قد يكون لمجمل سابق كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء
فكذا وقد لا يذكر قسيم الكنفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة اعتناء
بشان المذكور بعد اما في سبق له الكلام كقوله تع فاما الذين في
قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاولى هو ذم
الزايغين وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن ثم قد يسبقه ما يدل
على التعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة
فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا
فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كلام كقولهم في
صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصل
المجمل واختيار مجمل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الا
عتناء بشان المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت
ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه

الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني فيما لا تستعمل
لها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعل فيما الاستعمال لها التفصيل
ما اجمله المتكلم سابقا المطلق التفصيل والاستعمال الثاني فيه مخصوص
من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت اتفاقا فالاستعمال لان فيه ان
الاول كما ذكره الشارح فلما افيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع
صفة لاما واشارة الى المفردة اى اقيم اما المفردة مقام بضم الميم
اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي المجرد او
بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى وعرف كما اشرنا اليه
مهما يكن من شيء تضمنت هي معنى الابتداء والشرط الكذين في مهما يكن
لان مهما يكن مبتدأ وتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان
يدخل اما على الاسم لان اما لما لم يصلح وقوعها مبتدأ لكونها حرفا وجب
ان يدخل على ما يقع مبتدأ بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت الابتداء
بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم اذ لا يلزم ان يكون ذلك الاسم
الذي دخل عليه اما مبتدأ بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما
السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء
لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد يكون
ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل على
الاسم دون على المبتدأ وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل هي على الفعل
لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين

Copyright © King Saud University